

Distr.: General
21 December 2006
Arabic
Original: French

مجلس الأمن



فرنسا: مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه المتعلقة بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا،

وإذ يثني من جديد على مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية لما أبدوه من التزام مشهود حيال العملية الانتخابية،

وإذ يحيط علماً برسالة الأمين العام المؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ (S/2006/892) والتوصيات الواردة فيها،

وإذ يلاحظ أن المراقبين العسكريين البالغ عددهم ٥٠ مراقبا الذين تم نشرهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية في إطار القوام العسكري المأذون به لعملية الأمم المتحدة في بوروندي، عملاً بالقرارين ١٦٦٩ (٢٠٠٦) و ١٦٩٢ (٢٠٠٦) أدوا بنجاح مهام المراقبة المتصلة بالعملية الانتخابية وستتم إعادتهم إلى الوطن بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦،

وإذ يدين مواصلة المليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية أعمال القتال في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وما يشكله ذلك من خطر على أمن المدنيين واستقرار المنطقة،

وإذ يعرب عن استيائه إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبخاصة الانتهاكات التي ترتكبها هذه المليشيات والجماعات المسلحة الأجنبية وعناصر من القوات المسلحة بجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإذ يشدد على الحاجة الماسة إلى تقديم المسؤولين عن هذه الجرائم إلى العدالة،



وإذ يضع في اعتباره أن ولايتي عملية الأمم المتحدة في بوروندي وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سوف تنتهيان في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ وفي ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، على التوالي،

وإذ يتطلع إلى مقترحات الأمين العام في أعقاب المشاورات الوثيقة مع السلطات الكونغولية الجديدة بشأن ولاية عملية الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مستقبلا، بما في ذلك استعراض القوام العسكري للبعثة،

وإذ يلاحظ أن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يأذن**، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ وحتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٧، وهو اليوم الذي تنتهي فيه الولاية الحالية للبعثة، بزيادة القوام العسكري لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حدود ٩١٦ فردا من العسكريين بحيث يتسنى الإبقاء على كتيبة المشاة والمستشفى العسكري المأذون بهما في الوقت الراهن في إطار ولاية عملية الأمم المتحدة في بوروندي ويعرب عن اعتزامه مواصلة بحث هذه المسألة قبل ١٥ شباط/فبراير، في سياق المقترحات التي سيقدمها الأمين العام، لكفالة أن تتوافر لدى البعثة القدرات الكافية لأداء ولايتها؛

٢ - **يقرر** أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.